# الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات بين دول غرب المتوسط

عبدالمطلب عبدالمولى إدريس

**الملخص:**

للجانب الاقتصادي والاجتماعي تأثير مهم على طبيعة العلاقات بين دول غرب المتوسط إلا أننا في هذه الدراسة سوف نرى التأثير المباشر للهجرة غير الشرعية على هذه الجوانب لما له من أهمية في تحديد مستقبل التعامل بين دول غرب المتوسط، وانتقال الأفراد من بيئة اجتماعية إلى بيئة اجتماعية أخرى خارجية معاكسة لها تماما، كما هو الحال في الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا، يؤدى إلى حدوث آثار اجتماعية واسعة على جميع البلدان(المصدرة – المستقبلة) للهجرة، لأن اختلاط كثير من الثقافات والعادات والتقاليد في بيئة مختلفة من شأنه أن يسبب مشكلة الامتزاج واللاتجانس الثقافي والاجتماعي واللغوي، وحتى السلالي، ناهيك عن التنوع الأصولي والعرقي الذي يؤدى بدوره إلى تباين اتساق القيم والعقائد الدينية، مؤديا إلى تصارعها في كثير من الأحيان.

**Abstract:**

The economic and social aspects have an important impact on the nature of the relations between the countries of the Western Mediterranean. However, in this study we will see the direct impact of illegal immigration on these aspects because it is important in determining the future of the interaction between the countries of the Western Mediterranean, and the transition of individuals from a social environment to another external social environment As in the case of illegal African migration to Europe, has a wide social impact on all (exporting-receiving) countries of migration, because the mixing of many cultures, customs and traditions in a different environment would cause the problem of heterogeneity and heterogeneity Social, linguistic, even sectarian, not to mention fundamentalist and ethnic diversity, which in turn leads to inconsistencies in religious values and beliefs, often leading to conflict.

## الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

### المقدمة:

تتمثل الآثار الاقتصادية في الانفجار السكاني وتدنى معدلات النمو والجفاف وتفشى الفقر والبطالة وما يترتب عليها من تدنى مستوى المعيشة وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنية الأساسية وكذلك نجد أن الآثار الاجتماعية تتركز على عدم توافر السلم الاجتماعي حيث يتم تغليب مصلحة القبيلة والعشيرة والحزب على مصلحة الجماعة أو الدولة مما ينتج عن هذه الاختلافات من صراعات تتسبب في نزاع أو حروب مما يؤدي إلى اضطرار الأفراد والجماعات إلى الهجرة إلى أوطان أو مناطق أخرى تكون أكثر سلم اجتماعي وأفضل معيشة اقتصادية.

### أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الباحث الكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات بين دول الجنوب الأوروبي وشمال أفريقيا.

حيث ترى دول الشمال الأفريقي أنها قضية ذات آثار اقتصادية واجتماعية يتعين على دول إقليم غرب المتوسط الوقوف معاً للتصدى لهذه المشكلة وما يترتب عليها من آثار سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وهذا الاختلاف أثر بالطبع على العلاقات بين تجمع دول إقليم غرب المتوسط.

ومن ثم تتجسد المشكلة البحثية في سؤال رئيسي هو:

**ما طبيعة الآثار الإجتماعية والإقتصادية على العلاقات بين دول غرب المتوسط؟**

**التساؤلات الفرعية للمشكلة:**

ومن ثم تحاول هذه الدراسة أن تضع تصوراً عن طريق طرح التساؤلات الفرعية كالآتي:

- ما هى الآثار والعوامل المولدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول غرب المتوسط؟.
- هل يمكن أن تكون تأثيرات سلبية أو إيجابية للآثار الاقتصادية والاجتماعية تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية على دول غرب المتوسط؟

### ثانياً: الفرضية:

تستند الدراسة على الفرضية التالية:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة لها آثار اقتصادية واجتماعية على العلاقات بين دول تجمع غرب المتوسط.

### ثالثاً: أهمية الدراسة:

**١ـ الأهمية العلمية:**

ترجع أهمية الدراسة في أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها أهمية قصوى نظراً لأن هذه الظاهرة أخذت آثار اقتصادية واجتماعية أنتجتها الهجرة غير الشرعية على علاقات دول تجمع غرب المتوسط، وهذه الظاهرة تستهدف وتحليل التطور الذى تشهده العلاقات بين تجمع دول إقليم غرب المتوسط ومدى تأثيرها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على هذ التجمع.

**٢ـ الأهمية العملية:**

تكمن في أنها تطبق على دول تجمع إقليم غرب المتوسط وبالتالي تتناول القضايا الواقعة وكلك لاتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص طبيعة العلاقات بين الدول الإقليم.

**رابعاً: أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

١ـ التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه ظاهرة الهجرة في دول إقليم غرب المتوسط.

٢ـ تحليل ومناقشة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة وما ينتج عنها على دول إقليم غرب المتوسط ومحاولة التوصل إلى نتائج منهجية وموضوعية تساعد على رسم السياسات المستقبلية لمعالجة تلك الآثار المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

**خامساً: حدود الدراسة:**

**١ـ الحدود الزمنية**: يتحدد الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من إعلان برشلونة ١٩٩٥م إلى عام ٢٠١٤ لمتابعة أخر تطورات الهجرة غير الشرعية الظاهرة في دول تجمع إقليم غرب المتوسط.

**٢ـ الحدود المكانية:** تختص هذه الدراسة بدول تجمع إقليم غرب المتوسط كإقليم سياسي مستقر.

**سادساً: منهج الدراسة:**

يعتمد الباحث على استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة.

**سابعاً: الدراسات السابقة:**

الدراسة التي قدمها **"فيليب فارج"** في عام (٢٠٠٣) بعنوان **"إدارة وتنظيم الموارد البشرية: حالة الهجرة العربية إلى أوروبا"**[١].وهي دراسة تستكشف في جزئها الأول المفهوم الاقتصادي للهجرة في المنطقة المتوسطية، وتتناول الجزء الثاني سياسات الهجرة إلى الخارج، مقدمة الملامح الرئيسة للسياسات العربية نحو المهاجرين منها والمقيمين في أوروبا. بينما يُعنى الجزء الثالث والأخير من هذه الدراسة بأبعاد الهجرة الواردة في عملية برشلونة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج التي يمكن تلخيصها في الآتي:

أن السيناريو الأقرب إلى الحدوث هو أن الهجرة عبر دول غرب المتوسط سيرتفع معدلها في المستقبل القريب، فقد استؤنفت الهجرة القادمة من دول المغرب العربي بصورة ملحوظة، منذ منتصف التسعينيات، بعد أن شكل المغاربة أول جالية مهاجرة في كل من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا، بسبب زيادة عدد السكان، ومحدودية سوق العمل في جنوب غرب المتوسط، وانخفاض حجم السكان، والطلب على اليد العاملة في شماله.

أن حكومات دول جنوب غرب المتوسط المصدرة للمهاجرين تعمل حتى الآن على كيفية استقطاب مهاجريها بالخارج، ولهذا قامت تلك الحكومات بالاستفادة القصوى من العوائد الاقتصادية من المهاجرين "التحويلات المالية"، من خلال إحياء الشعور بالانتماء لثقافتهم الأصلية.

إن إعلان برشلونة عام ١٩٩٥ ونصوص الشراكة تتناول مبدئياً ثلاثة مبادئ هي: التخفيف من الضغوط المؤدية إلى الهجرة، عن طريق التنمية وتوفير فرص العمل، ومجابهة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية، وكذلك حماية حقوق المهاجرين الشرعيين، أي أن عملية برشلونة عنيت وتعزيز التبادل الاقتصادي والسيطرة على تحركات الشعوب أو تدفقات الهجرة غير الشرعية.

وستكون استفادتنا من هذه الدراسة في تغطية وتوضيح جانب مهم يتعلق بالأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية وبشكل تفصيلي وإحصائي. الدراسة التي قدمها **"عبد الله تركماني"** في عام (٢٠٠٦) بعنوان **"إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو متوسطية"**[٢]، واهتمت في جزئها الأول بالتطور التاريخي للهجرة البشرية، وفي الجزء الثاني اهتمت بإشكالية اندماج المهاجرين المغاربة في البلدان الأوروبية، وما يعترض هذه التجربة من عراقيل. وفي الجزء الثالث تناولت الدراسة الآثار الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، المتمثلة في التفاوت التنموي بين ضفتي المتوسط، بسبب تعثر مشاريع التنمية. وفي جزئها الرابع تناولت الدراسة الهاجس الأمني الذي أصاب دول الضفة الشمالية لغرب المتوسط من موجات الهجرة القادمة من بلدان جنوب غرب المتوسط، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وفي الجزء الأخير اختتمت الدراسة رؤيتها بجملة من المقترحات لإدارة ملف الهجرة غير الشرعية بين دول المنطقة. وقد توصلت الدراسة إلي بعض النتائج التي يمكن تلخيصها في الآتي:

أن الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية تكمن في الهوة الاقتصادية ما بين بلدان ضفتي إقليم غرب المتوسط.

أن إشكالية الهجرة غير الشرعية في المنطقة لن تحل بسياسة القبضة الحديدية وتسييج الحدود، وإنما بتضافر جهود الشركاء، من أجل رسم سياسة تنموية قادرة علي إعادة الأمل وتوفير شروط الاستقرار التي تساعد علي البقاء والتشبث بالموطن الأصلي.

أن القراءة الهادئة لإشكاليات الهجرة غير الشرعية في المنطقة تفرض اعتراف دول المقصد بحقوق الإنسان واحترامها، وفي الوقت ذاته أن تتنبه دول المصدر لعطبها الداخلي، من خلال إصلاح الهياكل والمؤسسات والبرامج والمخططات، والسعي لخلق مناخ اجتماعي وسياسي جديد.

وستكون هذه الدراسة مفيدة لنا في تغطية وتوضيح جانب مهم من جوانب دراستنا هو الاهتمام بالآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية، بالإضافة إلى تغطيتها أبعاداً تاريخية للظاهرة في الإقليم.

**دراسة على الحوات "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**[٣] تناول الباحث مناقشة بعض الحلول والمقترحات للتصدي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي انطلاقا من مستويات من التحليل. الأول يتعلق بواقع الهجرة غير الشرعية رغم أخطارها لأجل حياة كريمة ينشدها المهاجر الغير شرعي، والثاني يتعلق للمعالجة والتصدي للهجرة غير الشرعية من قبل بلدان ضفتي المتوسط وإلى أي مدى ساهمت تلك المعالجات في إيجاد حل أو حلول ناجحة لها، والثالث التأمل في مختلف البدائل للتصدي للهجرة غير الشرعية.

ومن خلال هذه الدراسة حاول الباحث أن يقدم بعض المقترحات للتصدي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي من واقع أن المشكلة لم تعد ظاهرة عادية بل أخذت بعداً وتحدياً متداخلاً ومعقداً إلى درجة كبيرة يتداخل فيها العنصر الأمني و الاقتصادي والسياسي والثقافي الدولي وخلص إلى أن المعالجة الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وللهجرة بشكل عام لابد أن تفهم أولاً في إطارها الشامل الاجتماعي والاقتصادي قبل أن تفهم كمشكلة أمنية، هذا الإطار حسب وجهة نظر الباحث سوف يؤدى إلى نتيجة واحدة وهي تنمية المناطق التي تصدر الهجرة غير الشرعية وتشجع الناس للاستقرار في مناطقهم وبلدانهم، مع ضرورة تفعيل أجهزة ومؤسسات اتحاد المغرب العربي، فهو من أهم المؤسسات والتجمعات الإقليمية التي بيدها مقترح حل للمشكلة مع تقديم الدعم لبلدانه المادي والاقتصادي والسياسي ليتمكن من الإسهام بفاعلية في حل مشكلة الهجرة غير الشرعية الإفريقية.

نستفيد من هذه الدراسة في كونها توضح جزءاً ليس بالقليل في تحليل الآثار المؤدية إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية كما يمكن القول بأن تحديد السبب من الدول المصّدرة له أهمية في تشخيص الاعتراض الذى يفترض أن يحدث من دولة العبور لأنه يقع عليها لوم كبير لكونها تلعب دوراً في تسهيل عبور المهاجرين إلى الضفة الأخرى.

## الفصل الثاني:
## الآثار الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في إقليم غرب المتوسط

**مقدمة:**

شكلت ظاهرة الهجرة من بلدان جنوب البحر المتوسط إلى الدول الواقعة على شواطئه الشمالية بُعدًا مهما ومتميزاً من أبعاد سياسات التعاون الأوروبي الغربي، حيث مثلت هذه الهجرة تحديا وفرصة في آن واحد أمام تعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطية، وذلك نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى، مثل: البطالة وعدم الاستقرار السياسي، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، ومع بداية التسعينيات أخذت قضية الهجرة تحتل قمة أولويات العمل السياسي في دول الاتحاد الأوروبي في إطار تعاونها مع بلدان جنوب المتوسط، وما تمثله تدفقات الهجرة من صراعات مستقبلية قد تثير مستقبلا نزاعات عسكرية[٤].

**أولاً: الهجرة والعمالة المهاجرة والتنمية البشرية:**

**١- الهجرة والعمالة المهاجرة:**

تمثل ظاهرة الهجرة تحديا وفرصة في آن واحد أمام تعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطية، وذلك نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى وبناء على هذا تمت الدعوة إلى ضرورة تحويل حوض البحر المتوسط إلى بحيرة للتنمية والسلام، تضم مجموعة الدول الأوروبية ومجموعة الدول العربية، والهدف هنا طرح الشراكة مع دول جنوب المتوسط، والبدء في سياسة مشتركة في الاستثمار وتنمية قطاعات مختلفة طبقا لواقعها الاجتماعي والاقتصادي، إسهاما في حل إشكالية هموم البحر المتوسط المتمثلة في الأمن والهجرة والتطرف والإرهاب والمخدرات والجريمة، حيث يمثل الجناح الجنوبي للمتوسط مصدراً لتهديد أمن أوروبا القومي، ولا تستطيع أوروبا العيش منغلقة عن محيطها الجغرافي، بينما التطرف والهجرة غير الشرعية والفقر والتخلف يعبران الحدود إليها، والفجوة بين الشمال والجنوب تتسع باطراد، والنمو السكاني في تزايد مستمر، مما يؤدي إلى الفجوة بين الدخول، وكذلك الخلل المأسوي بين البلدان المتوسطية وإمكانياتها الاقتصادية، مما يترتب علية فجوة بين طموحات شباب الأقطار المتوسطية وبين قدرات بلادهم الاقتصادية[٥].

ومن هنا جاءت فكرة طرح تعاون وفقا لشراكة متوسطية عربية أوروبية، وكانت المبادرة في جانبها الاقتصادي إلى تحقيق الفرص المناسبة من أجل تنمية اقتصادية متوازنة في حوض البحر المتوسط، لتكون آلية لمنع تدفق الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وهي شكل من أشكال مقايضة الهجرة وتدفقها إلى الشمال بالتنمية الاقتصادية في الجنوب، وزيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في نقل التنمية، ووضع أسس التبادل التجاري الاقتصادي والتقنية على أساس التبادل المتكافئ، وكذلك التركيز على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن، بهدف خلق منطقة من الرخاء المشترك في

المتوسط، لتحسين مستويات المعيشة للشعوب المشتركة في هذه المنطقة، ودعم مشروعات المحافظة على التنمية بالدول المتوسطية، مثل: مكافحة التصحر عن طريق التشجير وإقامة المناطق الخضراء والغابات وغرس الأشجار المثمرة، عن طريق عمليات استصلاح الأراضي، وكذلك المحافظة على الموارد المائية والسمكية عن طريق عمليات تخفيض رمي النفايات في الأودية والبحار، باتباع طرق تقنية حديثة في المصانع، للتقليل من تلوث البيئة عن طريق المصافي الحديثة للنفايات[٦].

وبالنظر إلى ما سبق ذكره يمكن استنتاج أن إعلان برشلونة[٢] الذي طرحت فيه الشراكة مع دول جنوب المتوسط وإنشاء سوق حرة بحلول ٢٠١٠م، سيكون منطقة ازدهار مهمة لم تقم، حيث يعد هذا المؤتمر أساس عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية في المحور الاقتصادي، إذ أعطيت في هذا المؤتمر الأولوية لقضايا التنمية، بالدرجة الأولى، وذلك لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على قضايا التنمية، وما يرتبط بذلك من ضرورة الحصول على مساعدات مالية وتقنية لتحقيق التحولات الاقتصادية المنشودة من القطاعات الصناعية والزراعية والطاقة، عن طريق تخفيف وطأة الديون الخارجية والقضاء على البطالة.

وحين نتطرق بشكل فاحص للشراكة الاقتصادية التي ظهرت في مؤتمر برشلونة يمكن أن تتضح ثلاث نقاط رئيسية:

- أن هناك اتفاقا واضحا بين بلدان البحر المتوسط بشان المساعدات المالية والقروض، ولكن هناك اختلافا يتبلور حول كيفية توزيع هذه المساعدات والقروض، والآلية التي يتم بها إقامة المنطقة الحرة الذي لم تقم.
- يبين هذا المؤتمر أن هناك عملية تحول للقطاع الخاص بدلا من القطاع العام، إضافة إلى تحسين حالة التنمية في هذه البلدان.
- نلاحظ أيضا من هذا المؤتمر أنه تم التطرق إلى قضية الهجرة من جانبها الاقتصادي، وذلك ضمن مسالة المساعدات المالية والتقنية، إضافة إلي تناول مسالة البطالة، اللتان ترتبطان بمسالة الهجرة ارتباطا وثيقا باعتبارها أحد الحلول للقضاء على هذه المسالة[٧].

وفي هذا الصدد تظهر قضية الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله بأشكالها الشرعية وغير الشرعية أحد أهم الدوافع بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدات والمعونات إلى دول جنوب المتوسط، ومساعدتها على إيجاد وظائف لمواطنيها، عن طريق إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة للشباب، ومن ثم لا يضطرون إلى الهجرة للدول الأوروبية، بحثا عن وظائف وسبل عيش لا يجدونها في بلدانهم، وعلى الرغم من المعونات فإن المشكلة تظل شديدة الأهمية بالنسبة إلى أوروبا، إذ يطرح موضوع الهجرة كثيرا من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن والاندماج، حيث ظهر هذا الموضوع عقب انتهاء

الحرب العالمية الثانية، عندما كانت أوروبا بحاجة إلى عمال لبناء ما دمرته الحرب، وقد تأرجح موضوع الهجرة بين الحاجة إلى المهاجرين لتعويض التناقض في معدلات نمو السكان، وتعويض نقص العمالة في بعض القطاعات الإنتاجية، وبين الإشكاليات التي يطرحها تزايد أعداد المهاجرين التي تتمحور حول قضايا الأمن والتنمية والاندماج ولاسيما بالنسبة للجاليات القادمة من شمال إفريقيا[٨].

وباعتبار أن الهجرة إلى أوروبا ارتبطت ارتباطا وثيقا بالعوامل الاقتصادية، فإن التحدي الديموغرافي المرتبط بالهجرة من الجنوب إلى الشمال يتطلب خلق ظروف جديدة في بلدان المتوسط، وهذا من خلال المساعدات المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي، والتعامل مع الهجرة غير الشرعية إنسانيا واجتماعيا، دون إعفاء إسهاماتها في تحقيق إضافات اقتصادية وديمقراطية في المجتمعات التي عاشت فيها[٩].

غير إن الهجرة تؤدي إلى دور إيجابي في اقتصاديات الدول الأوروبية، من خلال النقص في قطاعات العمل التي لا يقبل عليها موظفو البلاد المحليون، مثل: أعمال النظافة، والبناء، والتشييد، والمطاعم، والزراعة، والخدمات المنزلية، والحراسة، وغيرها من الإعمال التي تتطلب مجهودا، وقد تكون قيمة أقل، كما أنها تحقق التوازن في سوق العمل على المستوى الإقليمي من خلال توفير عمالة رخيصة في بعض القطاعات العلمية، عموما تزيد أوروبا مساعداتها إلي دول جنوب المتوسط بهدف خلق فرص عمل في هذه البلدان إضافة إلى خفض تيار الهجرة.

وفي حقيقة الأمر تبدو هذه المساعدات متواضعة جدا، لاسيما في ربط مسالة التنمية بالهجرة عبر المتوسط، وهذا من أجل التخفيف من حدة المشكلات المترتبة على الهجرة، وهو ما دفع حكومات بلدان الشمال إلى تزويد الجنوب بالمساعدات المالية، للتعجيل بالتنمية الاقتصادية، مما يوفر مزيدا من فرص العمل للجنوب، كذلك المساهمة في برامج التدريب المهني وتنمية فرص العمل[١٠].

وهنا يمكن القول: إنه كان التعاون الاقتصادي الأورو- متوسطي سوف يتمحص عنه فضاء اقتصادي ذو طابع متعاون من خلال الفرق بين الاقتصاد التقني بين الشريكين(الشمالي الجنوبي) بما قد يؤثر على زيادة توسيع الفجوة بين الدول غير المتكافئة لا اقتصاديا ولا ماليًا ولا تقنيا.

ولهذا يتضح ارتباط وثيق بين الإشكالية الاقتصادية والهجرة غير الشرعية بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة في بلدان الجنوب، إضافة إلى ارتباط الهجرة بالتنمية، وعليه فلا بد من إعادة تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين مع جيرانهم على ضفاف المتوسط، والإسهام في جعل الاستقرار الاقتصادي، ذي أولوية ولو نسبيا في دول الجنوب، كي يتحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وعكس ذلك ليس في مصلحة الضفة الشمالية للمتوسط.

**ب- الهجرة والتنمية البشرية:**

تعد التنمية أولى المراحل التي لا مناص من المرور بها لإطلاق آلية التطور في المجتمعات الجنوبية، وفقا للأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والتطور التقني والكفاءات.

والمشروع التنموي لأي مجتمع هو مشروع كلي، ونجاحه بفاعلية الأفراد والأدوات، وبالتالي فإن ارتفاع مستوى الدخل يعني ارتفاعا في مستوى المعيشة، يعنى اتباع أساليب حضارية تسوقنا إلى التطور، وهذا المؤشر لا يحدث بالصدفة بل نتيجة لجهود ومعطيات عديدة، وفقا لعملية التنمية، لأنها شاقة وطويلة، وتحتل الخبرة للقائمين على هذا المشروع التنموي مكانا بارزا فيها، وذلك لاتصالها بجميع أنشطة المجتمع(١١)، ولابد من توضيح أمر ما وهو أن هذه المجتمعات التي حققت التنمية، أن التنمية فيها نمت بطرق مختلفة، وفى ظروف اقتصادية وثقافية متباينة(١٢).

وبالحديث في هذا الموضوع تتضح لنا فكرة التنمية البشرية التي تطرح في كثير من المحافل، ولما لها من علاقة تأثير في قضية الهجرة وهجرة الكفاءات بالذات، فرأس المال البشرى يتعرض للخطر بسبب شح الكوادر العلمية المؤهلة واليد العاملة نتيجة الهجرة المستمرة، وهذا يؤثر في بناء المجتمع الجنوبي، كما لعوامل الدفع المحرضة على الهجرة وبنية العرض والطلب من تأثير في عملية التنمية والتطور العلمي والمعرفي في هذه البلدان، لدرجة أنها أصبحت تشكل هاجسا مخيفا للحكومات والمنظمات على حد سواء، وقدرت التقارير أن تلك الهجرة التي لا تكاد تتوقف في تسبب خسائر مالية تتجاوز ٢٠٠ مليار سنويا.

إن ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والعلماء من الدول العربية إلى الخارج أحد أهم العوامل المؤثرة في تطور الاقتصاد القومي وفى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية للبلدان التي هاجروا منها، وحرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات هذه الكفاءات ومؤهلاتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعانى الدول العربية من آثار هذه الظاهرة(١٣)، حيث تشير الإحصائيات في منظمة العمل العربي أن هذه الظاهرة تساهم بنحو ٣١% من هجرة الكفاءات من الوطن العربي، من ٥٠% من الأطباء ٢٣% مهندسين ١٥% علماء و٥٥% طلاب ذهبوا للدراسة ولم يعود، وهؤلاء جميعا بينهم أسباب مشتركة، وهي الفقر حيث لا يقتصر على مفهوم واحد، ولكنه يشمل فقر الإمكانيات والقدرات، ويعكس نقص في الخدمات الأساسية وانخفاض مستوي المعيشة، نتيجة عدم الاستقرار السياسي لأسباب ايدلوجية وعرقية أو ثقافية أو دينية تلعب دورا مهما في الهجرة الجماعية، إلى جانب التعرض لأشكال القهر وغيرها(١٤).

إضافة إلى ذلك فإن استنزاف طاقات الباحثين على تحسين مستوى المعيشة وتفضيل الهجرة بوصفها نوعاً من التحسين، فإن البيئة البحثية المحلية تعاني نقص الإمكانيات التمويلية والتقنية وبالتالي تشكل ظروف المعيشة أحد حوافز هجرة العقول،

سواء أكانت دائمة أو موقتة، وتقدر بنحو ٥٠.٤ من إجمالي العمالة المهاجرة البالغة ٣.٦٧٣.٢٧٦ من شمال إفريقيا جنوب الصحراء، ولقد أفادت منظمة الصحة العالمية بأن الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء تعاني بشدة من نقص شديد في مجال الرعاية الصحية، فهي تحتاج أكثر من مليون شخص في ذلك، وإن دول إفريقيا لديها ٢.٣ طبيب في مجال الرعاية الصحية لكل ألف شخص، بينما يختلف في أوروبا، فإن٥٠ متخصصاً في الرعاية الصحية لكل ألف شخص[١٥] حيث يوجد ٤ ملايين شخص يعيشون خارج وطنهم الأم..

ويمكن تلخيص الأسباب السلبية المؤدية لهجرة العقول في دول جنوب المتوسط إلى الأسباب الآتية:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، وعدم الإقدام على منهجية اقتصادية واضحة من خلال دفع عدد كبير من المتعلمين من الجامعات، وعدم توافر فرص عمل مناسب، مما يجعلهم عرضة لمغريات الهجرة وإرضاء الطموح.
- عدم القبول في الجامعات بدفع بعضهم إلى السفر للدراسة في الخارج على حسابه الخاص، وهنا تحصل المغريات للبقاء، خصوصاً من الدول التي الغير راضية على أوضاعها المعيشية.
- وجود علماء من دول جنوب المتوسط في أعرق المراكز العلمية والجامعية والبحثية والصناعية، ويقومون بتطويرها، ويتحصلون على مرتبات مغرية.
- الاهتمام بالعنصر البشري داخل المؤسسات في الدول الأوروبية.
- الاستقرار في صنع قرار هذه المؤسسات والعمل على تطوير التقنية والتكنولوجيا بشكل مستمر[١٦].

## الفصل الثالث

## الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية على دول غرب إقليم المتوسط:

إن انتقال الأفراد من بيئة اجتماعية إلى بيئة اجتماعية أخرى خارجية معاكسة لها تماما، كما هو الحال في الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا، يؤدى إلى حدوث آثار اجتماعية واسعة على جميع البلدان (المصدرة – المستقبلة) للهجرة، لأن اختلاط كثير من الثقافات والعادات والتقاليد في بيئة مختلفة من شأنه أن يسبب مشكلة الامتزاج واللاتجانس الثقافي والاجتماعي واللغوي، وحتى السلالي، ناهيك عن التنوع الأصولي والعرقي الذي يؤدى بدوره إلى تباين اتساق القيم والعقائد الدينية والسياسية، مؤديا إلى تصارعها في كثير من الأحيان، وسيتضح ذلك من خلال النقاط التالية.

### ١- الهجرة والاندماج:

يعد موضوع الاندماج من أبرز الموضوعات فيما يخص قضية الهجرة بشكل عام، فقد تحول من موضوع اكتساب حقوق إلى قضية سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية أيضًا.

**أ- تعريف الاندماج:**

تعرفه المفوضية الأوروبية بأنه: عملية ذات اتجاهين تقوم على حقوق والتزامات متبادلة بين مواطني الدول المضيفة والدول المصدرة، ويتطلب المشاركة الكاملة للمهاجرين، وهذا يعنى من ناحية مسئولية المجتمع المضيف والتي هي ضمان حقوق المهاجر على النحو الذي يمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، كما تعنى من ناحية أخرى احترام المهاجر للمعايير والقيم الأساسية للمجتمع المضيف، والمشاركة الإيجابية في عملية الاندماج دون حاجة إلى تخليه عن هويته.

**ب- عناصر الاندماج:**

- احترام المهاجر للقيم الأساسية في المجتمع المضيف.
- حق المهاجر في الاحتفاظ بهويته الخاصة.
- حقوق والتزامات مشابهة لحقوق والتزامات المواطن.
- المشاركة الإيجابية في كل نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية على أساس المساواة[١٧].

**ج- أبعاد الاندماج:**

- **البعد الاجتماعي– البعد الاقتصادي:**

تعامل الدول المستقبلة المهاجرين على أنهم مجرد عامل مؤقت، ولكنهم بمرور الوقت يتحولون إلى عمال دائمين، لذا لم تضع لهم الخطط لاندماجهم اجتماعيا واقتصاديا بما يتناسب مع ثقافتهم المستوردة وما هو مطروح في المجتمع المضيف.

- **البعد القانوني والسياسي:**

وذلك بتشديد شروط الإقامة، وفرض قيود قاسية، وحرمان بعض الفئات من الخدمات العامة: الصحة - التعليم – الرعاية الاجتماعية – رسوم اقامة عالية.

- **البعد الثقافي:**

طرح نموذج الانصهار في فرنسا يفرض على المهاجر التكيف مع المجتمع، ولا يعترف بالجاليات الأجنبية بوصفها كيانات ذات اعتبار، بل العلاقة المباشرة بين المواطن والدولة. وبالتالي لا يقبل الاختلافات الثقافية والدينية في الحياة العامة، بما في ذلك التعليم، ومن هنا جاءت التوترات بين المهاجرين والمجتمع المضيف، وبخاصة في الأحياء المختلطة(١٨).

ولهذا أصبحت طبيعة العلاقات داخل المجتمعات الغربية تتمثل فيها صعوبة حجة المهاجرين الذين عادة ما تكون أعمالهم بشكل مؤقت، وكثيرا ما يخضعون لاستغلال أصحاب العمل من حيث قيمة رواتبهم التي هي في الأصل رواتب متدنية، ومن ناحية أخرى فإن أغلبهم يعانى من مشكلات البطالة، في هذه الحالة إما أن يقوم بالسحب من أمواله المدخرات المتحققة أثناء فترة العمل وإما اقتراضا غالبا ما يتم بين أبناء ذات البلد الأم، مما يجعل من جالية دولة من دول شمال أفريقيا تعيش على حد الكفاف داخل هذه المجتمعات الأوروبية، وفى حالة توافر اللغة والثقافة واكتساب العادات والتقاليد، وهى غالبا عوامل مفقودة، فإن المهاجرين غير الشرعيين فرصتهم في الاندماج داخل من يتشابهون معهم من أبناء الدولة المضيفة هي فرصة ضعيفة.

إن الفقراء الأوروبيين ما زالت لهم ميزات الرعاية الصحية وإعانات البطالة وهو ما لا يتمتع به المهاجرون غير الشرعيين، مما يجعلهم بعيدين عن الاندماج حتى مع هذه الطبقة التي كان يمكن أن يندمجوا فيها، وإن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين عادة لا يستقرون في مكان محدد، فهم مطاردون من السلطات، فغالبا ما يلجئون إلى تغيير إقامتهم مما يزيد من أسباب عدم الاندماج في نطاق الطبقة الفقيرة، تلك الطبقة التي تعاني هي أيضا من حالة عدم الاندماج مع الطبقات الأخرى داخل المجتمع الأوروبي، فضلا عن صعوبة أو استحالة بالصعود من طبقة إلى أخرى على الرغم من أن أوروبا تواجه مشكلة مزدوجة ومتناقضة تتعلق بالسكان والهجرة، فهي تشعر بقلق شديد من الهجرة غير الشرعية إليها، ولكن في ذاته الوقت، تحتاج إلى هؤلاء المهاجرين لمواصلة تقدمها الاقتصادي، ومواجهة الانخفاض المتوقع في عدد سكان القارة(١٩).

وبناء على ما ذكر فإن أوروبا بهذا الخلل الديموغرافي خلال العقود القادمة لن يكون اجتماعيا فقط بل اقتصاديا وذلك بتدني الإنتاجية، ويؤكد خبراء ديموغرافيون واقتصاديون أن الهجرة الأجنبية تكاد تصبح حتمية بإنقاذ قارة أوروبا من التناقص الملحوظ في عدد السكان وللمساعدة في سد حاجة أوروبا إلى الأيادي العاملة، وبالتالي فهناك اتفاق ضمني بين من يدعوا ومن يرفض، غير أن السياسيين أعربوا عن

مخاوفهم من عدم قدرة القارة الأوروبية على تحمل المزيد من المهاجرين، وفى الوقت نفسه برزت الحاجة بإلحاح إلى مهاجرين ولكن منتقاة، كما طرح ذلك وزير الخارجية الفرنسي في عام ٢٠٠٥م ضرورة الاتجاه نحو الانفتاح الانتقائي الذي يخدم المصلحة الأوروبية، ويتجنب المشكلات الناتجة عن الهجرة السرية وانتقاء الأشخاص الراغبين في الهجرة إلى أوروبا، وأكد أكثر من مرة أن أوروبا لا ترغب في استقبال مهاجرين يحتاجون إلى مساعدة، وطلب السماح فقط للمهاجرين الذين بإمكانهم أن يساهموا بشكل فعال ومستمر في تطوير فرنسا وتعزيز مكانتها(٢٠).

وبظهور الأحياء العشوائية التي تتدنى فيها الخدمات الضرورية وتتدهور صحة البيئة وتنتشر الأمراض الاجتماعية يمكن أن ينتج عن ذلك الآتي:

- دخول عادات غريبة على المجتمع الأوروبي، وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة، مثل: التسول والتسكع والبطالة.
- وجود أشخاص من الذين لا يحملون وثائق جنسية.
- تداول مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة.
- ترسيخ قيم دونية للعمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين(٢١).
- **هجرة القاصرين:**

وحين التطرق إلى هجرة القاصرين التي قد تكون إسهاما في عملية الاندماج خصوصا أن إسبانيا تشهد سنويا من شمال المغرب العربي أعدادا هائلة، وهم يتسللون في شاحنات النقل الدولي عبر طنجة وسبته ومليلة، وكذلك يأتي أغلبهم على متن قوارب، وأحيانا أخرى يأتون إلى إسبانيا مع آبائهم بتأشيرة سياحية، ثم يتركونهم رغم أنهم من عائلات ميسورة(٢٢).

وطبيعة القاصرين أنهم يعيشون في الشوارع، ويتعاطون التسول والسرقة والمخدرات على البقاء في مراكز التكوين ومراكز الإقامة، ولكن خلال السنوات الأخيرة تغير الوضع، فيقول عزيز الهاشمي: وهو خبير هجرة القاصرين وعمل في مراكز الإيواء في الأندلس في إسبانيا إن نوعا جديدا جاء مؤخرا من القاصرين، يكون متثبتا بالسلطة المعنوية للعائلة، رغم البعد الجغرافي، ومن مظاهر ذلك تمسكهم بالمكالمات الهاتفية ومراسلة عائلاتهم بشكل منتظم، علاوة على توفير المنحة الأسبوعية التي يتم إرسالها لاحقا إلى العائلة لمساعدتهم، مما يعنى أننا أمام قاصرين في ثوب مهاجر بالغ، وأصبح هذا النوع من المهاجرين تتميز به إسبانيا، نتيجة قربها الجغرافي من الأراضي العربية(٢٣).

**أهم ما يميز هجرة القاصرين المغاربة إلى إسبانيا:**

- يتحصل القاصرون على معلومات دقيقة حول مراكز الإيواء وطريقة العمل فيها وموقعها الجغرافي.
- يعرفون جميع الحقوق، مثل: وجوب الحماية، والمنحة الأسبوعية، والحق في المكالمة الهاتفية، وحقوق أخرى يطالبون بها.
- لا يطالبون برخصة الإقامة في الشهور الأولى، لأنهم يعرفون أن هذا الحق يأتي بعد ٩ أشهر في كفالة الحكومة حسب نص قانون الأجانب في إسبانيا.
- يلجؤون ساعة وصولهم إلى التسجيل في المدارس أو الالتحاق بمراكز التكوين المهني.
- ظهور شبكات متخصصة في تهجير القاصرين خصوصا في الأرياف، مما أدى إلى ظهور مافيات متخصصة في هذا الموضوع.

لهذا تحولت هجرة القاصرين إلى مشكل حقيقي يهدد الهدوء الذي يطبع العلاقات بين الدول المتجاورة خصوصا بوصول ٥٠٠٠ قاصر سنويا إلى إسبانيا. ويشكلون هنا حالة من الانعزال وليس الاندماج بالنسبة إلى القاصرين، حتى إن إسبانيا لا تستطيع تطبيق الطرد المباشر بحقهم، لأن الاتفاقيات الدولية لا تسمح بذلك إلافي حالات معينة وكذلك تسليم القاصر لأهلة، ولكن الأهل هم الذين أرسلوه، ويكلف القاصر الدولة الإسبانية يوميا ٨٠ يورو للأكل والملبس والدراسة.

يتضح جليا مما سبق ذكره أن حالة الاندماج التي ينشدها المهاجرون نظرية فقط، غير متحققة بين أبناء المجتمع الأوروبي ذاته ممن يحملون الجنسيات الأوروبية، نظرا لاتسام هذه المجتمعات بالتقسيم الطبقي وجمود هذا التقسيم مهما قيل عنه من اتسامه بالمرونة في الانتقال من طبقة إلى طبقة، ولاسيما في حالة الزواج من ذات الطبقة، أما المهاجرون غير الشرعيين فسيظل حالهم على ذات النحو من الاندماج والشعور بالغربة عن تلك المجتمعات، مما يمكن أن يعيدهم مرة أخرى إلى أوطانهم(٢٤).

**٢- الهجرة والثقافات:**

ثمة آفاق جديدة لاندماج الأفراد في عملية الانتقال من الجنوب إلى الشمال وهي: (العولمة) التي تساند بشكل أو بآخر مستويات التنسيق والتعاون السياسي في نطاق الاتفاقيات، وموضوعات التواصل الثقافي بين الحضارات، بوصفها مستهدفا أساسيا للتعاون الثقافي المنشود، فأركان التعاون لمنطقة غربي المتوسط ينبغي لها أن تبنى معها مؤسسات الحوار الثقافي والحضاري؛ لكي يؤسس مشروع الحوار الثقافي لثقافات منطقة غرب المتوسط وتحويل هذه المنطقة إلى منطقة حرة لحوار الحضارات، والتفاعل الثقافي الاجتماعي، خصوصا أن منطقة إقليم غرب المتوسط بها كثير من التواصل الحضاري عبر تاريخها الطويل، ابتداء من حضارة قرطاجنة

والحضارة الغربية والرومانية والإغريقية والإسلامية والإفريقية، هذا الكم الهائل من التواصل الحضاري والعلمي والتعليمي والإعلامي هو إقليم للحضارات قبل أن يكون إقليماً سياسياً[٢٥].

وبالتالي فإن مجال الشراكة الثقافية والاجتماعية من أهم مستويات الشراكة بهذا الإقليم، بحيث يمثل قاعدة حقيقية للتقارب والتفاهم، وتطوير الإدراك المتبادل بين دول البحر المتوسط شماله وجنوبه، بما يعزز الاحترام المتبادل للثقافات والأديان والحضارات المختلفة، والتي تؤدي فيه وسائل الإعلام دورها في التقارب أو التنافر بين الضفتين[٢٦].

وقد جاء اعلان برشلونة في هذا المجال تأكيدا لمجموعة من المبادئ يمكن الوصول إليها عن طريق العمل المشترك بين جميع الشركاء ومحاربة كافة أشكال التعصب والعنصرية، ويمكن حصر المبادئ في الآتي:

أ- تأكيد التقاليد الثقافية والحضارية على جانبي المتوسط، وأن الحوار بين الثقافات والمبادلات الإنسانية يشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين شعوب المنطقة، ومن هنا لابد من تعزيز التفاهم والتبادل الثقافي والحوار بين الحضارات المتوسطية، كنشر اللغات المختلفة بوصفها أداة التعامل الثقافي والتعاون في مجال التعليم.

ب- تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتأهيل والتدريب وتنفيذ سياسات مستدامة.

ج- التعاون في مجال الهجرة، ومحاربة تسهيل انتقال الأفراد فيما بين الدول عن طريق التخفيف من القيود الإدارية على الانتقال، وذلك عن طريق تحسين ظروف معيشة المهاجرين، وإعداد برنامج مشترك للتأهيل المهني في دول جنوب المتوسط وشرقه، بغية إقامة مشاريع تهدف إلى خلق فرص عمل متزايدة خاصة بالشباب، وتسهم في التخفيف من ضغط الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية.

د- حماية قيم التراث الثقافي المشترك وإظهاره عن طريق نشر معلومات المحافظة على التراث ودعم سياساتها، عن طريق تبادل الخبرات والتدريب في مجالات الحرف الخاصة بالتراث وحركة التنشيط الثقافي، كذلك تشجيع السياسة الثقافية.

هـ- تنمية المبادلات بين المجتمعات المدنية عن طريق البرامج اللامركزية للتعاون، وذلك لإعطاء بعد حقيقي للشراكة، من خلال إنشاء شبكات تعاون أوروبية متوسطية بين المدن "برنامج المدن المتوسطية وبرامج الجامعات المتوسطي وبرنامج وسائل الإعلام المتوسطي"[٢٧].

مما سبق يتضح أن طرح الشراكة بهذه الصورة سيصل بالفرد بشكل غير شرعي إلى ذاك المجتمع الأوروبي الذي يحمل المهاجر قيمة تقاليده التي تحظى بالاحترام لن

تسهم في هدم ثقافات أخرى أو تقاليد، بل تحافظ على ثقافته مثلما يحترم ثقافة الآخرين، وتصبح الدول الجنوبية شريكا حقيقيا في بحيرة السلام التي لا تكون خاصة بدول شمال المتوسط، وأن لا تتكلم في تحركات الهجرة وتأدية دور حرس الحدود، لحماية أوروبا من الهجرة والمد الإسلامي خصوصا، ويتضح بشكل جلي أن العلاقة بين المجتمعات المستقبلة والمهاجرين ليست علاقة ذات اتجاه واحد، بل هي من اتجاهين تعكس تأثيرا متبادلا بدرجات متفاوتة وعلى مراحل متباينة من الجانبين، فقيم الحضارة الإسلامية المنقولة إلى الغرب تتفاعل بدرجات متفاوتة مع قيم الحضارة الغربية، لأن للدين دورا مهما في تحديد مسار علاقات المهاجرين بمجتمع دول الشمال، باعتباره يحمل عقيدة مخالفة للمجتمع الذي دخل إليه[٢٨].

ويجب التوضيح هنا أن المقصود ليس ادماج الفرد المهاجر وأدبه وقيمه وعقيدته وكيانه، إنما كيف يمكن أن تتعايش كل هذه القيم والعقائد والأديان المختلفة مع بعضها دونما خلاف، وحينما طرحت إشكالية الاندماج الثقافي والسياسي، بل يمكن فهم أن الاحتفاظ باللغة الأصلية والحياة الثقافية باعتبارها مصدرا لتنوع ثراء الثقافة الأصلية، وليس تهديدا لها، لأن الثقافة والدين يعتبران المجتمع الجديد مصدرا لتنوع وتمازج الموروث الثقافي للمهاجرين مع ثقافة الأغلبية ومصدر إثراء وليس إعياء لأنها تساهم في تحجيم الصراع والإقلال من التمييز[٢٩].

لقد اتجهت فرنسا إلى تبني سياسة الاستيعاب أو الاندماج الكامل للمهاجر من أجل ضمان التماسك الاجتماعي والثقافي، فسياسات خاصة تمييزية تجاه المهاجرين كفيلة – وفق هذه الرؤية – بخلق فيتوهات منعزلة لا تسهم في دمج المهاجرين بمعنى (اندماج محافظ)، وحين التطرق للدين وعملية الاندماج يتضح أن عملية تشكيل الهوية تؤثر في بزوغ الدين بوصفه مصدرا دالا ورئيسيا للهوية الشخصية والاجتماعية للمهاجرين، فهي عملية متغيرة وليست ثابتة وفي الوقت نفسه تشكل الهوية الدينية – خصوصا الإسلامية_ معنى للذات، وهنا يتضح مؤشر أهمية الدين في المحافظة على العلاقات الثقافية، من دمج هوياتهم الدينية في المجتمعات الجديدة بالنسبة إلى المهاجر، واعتبر العلماء أن الهجرة ذاتها غالبا ما تكون مهمة حيث يلجأ المهاجر كرد فعل للغربة والتخبط إلى الدين، ففي محاولة لحل مسائل التكيف – مثلا – يتجه المهاجرون إلى بناء مؤسسات دينية وإعادة تأسيس أنشطة ثقافية واجتماعية معهودة لديهم في مجتمعاتهم الجديدة، ومن ثم يصبح للدين أهمية أكبر في تعريف المهاجر للذات وللجماعة مما كان عليه الوضع في مجتمعاتهم الأصلية التي فيها الدين أمر مسلم به، لأن الدين هناك دين الأغلبية بعد الهجرة فهو دين الأقلية؛ يمكن أن يوفر للمهاجر احتياجات نفسية، ومكاسب اجتماعية، وفرصا اقتصادية، وموارد تعليمية، وشبكات ثقة ودعم، وجميعها أمور تساعد المهاجر على تخطي عزلته الاجتماعية، أضف إلى ذلك أنه يمكن استخدام الدين للحفاظ على التميز الاجتماعي في ظل مجتمع متعدد

الثقافات والأزياء والممارسات، والتنظيمات الدينية تعد علامات دالة على الهوية التي تساعد المهاجر على الوعي الذاتي، ويحافظ على تماسك الجماعة المهاجرة ومن هنا يجرنا الحديث عن المواطنة عبر الوطنية في مجتمع الاندماج، وتستخدم أحيانا بالوطنية أو ما بعد الوطنية، ويمكن استعراضها في الآتي:

**المواطنة الثقافية:** تضم حق المجموعات الاجتماعية القائمة على أسس العرق والنوع (ذكر أو أنثى) والسن في المشاركة الثقافية الكاملة في مجتمعاتهم.

**المواطنة الأقلية:** تشمل حقوق الانضمام إلى مجتمع آخر، ومن ثم البقاء داخل هذا المجتمع والتمتع بالحقوق وأداء الوجبات.

**المواطنة البيئية (أيكولوجية):** تتضمن حقوق المواطن وواجباته تجاه الأرض، وللحقوق المرتبطة بهذا الصنف من المواطنة ثلاث نطاقات مهمة:

أ- مواطنة عالمية.

ب- مواطنة استهلاكية.

ج- مواطنة تحركيه[٣٠].

وتعنى المواطنة العالمية كيف يمكن أن يتقبل المواطنون الآخرون والمجتمعات الأخرى الفرق عبر العالم.

وتعنى المواطنة الاستهلاكية حق الأفراد في التزود بالسلع والخدمات الملائمة من قبل القطاع العام والخاص.

أما المواطنة الحركية فهي تقبل الأفراد بزيارة أماكن سياحية أو غيرها على أنها ثقافة مثل الأوروبيين، وهم يزورون الثقافات العربية والشرقية بشكل عام ويعتبرونها من الثقافات الراقية.

وفي هذا المنظور الفكري لخصائص المواطنة يتضح لدينا أن الهجرة عبر الوطنية التي تبحث عن مواطنة من خلال المطالبة بحقوق إقامة فقط. فهذا لا يجوز مادام الفرد أصبح مواطنا عبر الوطنية. إذا لابد من المطالبة بحقوق وطنية والالتزام أيضا بواجبات، لأن هذا سيكون سندا قويا لضمان حقوقهم وحمايتهم، وتصاغ في وثائق رسمية اعترافا بالمواطنة في المجتمع الجديد، ويعترف بثقافته ويحافظ على قيمة ويصبح التمازج الثقافي هو العنصر الأساسي في الحوار بين تلك الجماعات المتوطنة[٣١].

ويمكن القول أن التنوع الثقافي قد حل محل مفهوم الاستثناء والانغلاق وتوصيف هذه الفكرة للتذكير بحق كل فرد في حماية قيمه ودينه، ويأتي بدوره التفاهم المتبادل إسهاما ضروريا للتعايش السلمي، إذ الهدف هو التعايش السلمي في المجتمعات الجديدة وبخاصة أوروبا التي عاشت قرونا من الصراعات الأوروبية، هددت وجودها الفعلي وأصبحت أوروبا ثقافات متعددة ومختلفة، ولكنها تنتمي إلى حضارة واحدة ذات قيم واحدة ومبادئ واحدة لدرجة أنها أصبحت أسلوبا للحياة[٣٢] إن لم يندمج فيها

الوافدون فإنه لا يسمح لهم في هذه الحالة طرح خلل في هذا التماسك الحضاري المميز بالنسبة إلى المجتمع الأوروبي أن يستمر فيه مهما كان نوع وجوده شرعيا أو غير شرعي.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج:

عدم وضوح الرؤى مما أثر سلباً على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة وإلى إشكالية الاندماج الذى يعد حلاً وليس مشكلة، بوصفه خللاً ديمغرافياً، كما أنه أدى إلى اعتبار المهاجرين قنبلة موقوته في أي زمان ومكان على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

### ثانياً: التوصيات:

ضرورة تطبيق برنامج التنمية التي تحقق فرص العمل وفرص كسب العيش والرزق في الدول المرسلة للحد من الفقر، وذلك بصياغة سياسة تنموية شاملة هادفة، وفقاً لإصلاحات اقتصادية عميقة في الدول المصدرة تساعد الأفراد على البقاء في بلدانهم.

## المراجع:

(١) فيليب فارج، " **إدارة وتنظيم الموارد البشرية: حالة الهجرة العربية إلى أوروبا"**، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة، جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، ( ٢-٤، أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣).

(٢) عبد الله تركماني، **إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو- متوسطية**، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات الاورو – مغاربية بين الشراكة والجوار، الجمعية التونسية للعلاقات الدولية ( من ٢٢ – ٢٣ مايو ٢٠٠٦ ).

(٣)على الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، طرابلس، منشورات الجامعة المغربية، ٢٠٠٧ م.

(٤)محمد بالقاسم عبد الكريم، ما إشكالية الشراكة في المتوسط من منظور الأوروبي العربي، بحث مقدم إلى مؤتمر إقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، سبتمبر ٢٠٠٣، ص٦١.

(٥)كميلة أحمد عثمان، السياسة الخارجية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين ١٩٩٠-١٩٩٨، **مرجع سابق** ص١١٢.

(٦) على الحاج: **سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م، ص.44

(٢)اعلان برشلونة ينظر الملحق.

(٧)محمد بالقاسم عبد الكريم، ما إشكالية الشراكة في المتوسط من منظور الأوروبي العربي، **مرجع سابق**، ص٦٨.
(٨)المرجع سابق، ص٧٦
(٩)إبراهيم حماد: **البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية**، السياسية الدولية، ع١٢٩،١٩٩٧م، ص١٩٩.
(١٠)حامد ربيع، الحوار العربي الأوروبي، بيروت، **مركز الوحدة العربية للدارسات والنشر**، ١٩٨٠. ص٨١.
(١١)محمد البكاي، التنمية والديمقراطية، **مجلة الدراسات**، مركز الدراسات والأبحاث للكتاب الأخضر طرابلس، عدد١٥، ٢٠٠٣، ص ٥٠.
(١٢)**المرجع نفسه**، ص ٥٥.
(١٣)**المرجع نفسه**، ص ٥٦.
(١٤)بدر ناصر، هجرة العقول البشرية ومواردها الاقتصادية الكونية، **مجلة الوطن الكويتية**، الكويت، وزارة الثقافة الكويتية، بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٤. ص ٨-٧.
(١٥)المرجع نفسه ص ٩.
(١٦)ماجدة صالح، ما الهجرة وأجيال المستقبل، **مجلة الوطن الكويتية** ٢٠٠٧/١٠/١٤. ص ٦.
(١٧)فرج عبد الفتاح، **تدني مهارات المهاجرين ومشكلة عدم الاندماج**، ورقة عمل مقدمة إلى جامعة الدول العربية، ندوة الهجرة العربية الإفريقية للخارج مشكلات وحلول ١٧-٢٠٠٨/١/١٨، ص١١-١٢.
(١٨)فرج عبد الفتاح، تدني مهارات المهاجرين ومشكلة عدم الاندماج، **مرجع سابق**، ص ١٤.
(١٩)فرج عبد الفتاح، المرجع السابق،ص١١-١٢.
(٢٠)عثمان الحسن.ياسر حسن، الهجرة غير المشروعة والجريمة، **مرجع سابق**، ص٧٤.
(٢١)عثمان الحسن. ياسر عوض، الهجرة غير الشرعية والجريمة، **مرجع سابق**،ص٨٦.
(٢٢)سمير بودينار، **تأثيرات الهجرة غير القانونية من إفريقيا على دول العبور، دراسة حالة المغرب العربي**، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨، ص٩.
(٢٣)سمير بو دينار، المرجع السابق، ص١١ -١٥.
(٢٤)سمير بودينار، المرجع السابق، ص١٦.
(٢٥)ميلاد الحراثي، إطار التعاون السياسي والأمني والثقافي لمنطقة غرب المتوسط، **مجلة المؤتمر**، طرابلس، مركز دراسات الكتاب الأخضر، عدد٢٩/مايو/٢٠٠٥،ص١٢.
(٢٦) **المرجع نفسه**،ص١٣.
(٢٧)الحاج إسماعيل، الإستراتيجية الأوروبية تجاه منطقة شمال إفريقيا، **مرجع سابق**،ص٤٦-٤٧.
(٢٨) نفس المرجع السابق، ص٤٨.
(٢٩) باكينام الشرقاوي، **الاختلاف الديني والاندماج، بحث مقدم لجامعة الدول العربية**، بعنوان: الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج مشكلات وحلول، مؤتمر الهجرة٢٠٠٦م، ص٧.

(٣٠) سعيد الصديقي، الهجرة العالمية وحقوق المواطنة، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،العدد١٦٨ أبريل ٢٠٠٧، ص٢٤.
(٣١) نفس المرجع السابق، ص٢٥.
(٣٢) فريدة جاد الحق، الهوية الثقافية الأوروبية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد١٥٧، يوليو٢٠٠٤.